

أثر التكامل بين وظيفتي المراجعة الداخلية والالتزام لزيادة فعالية البنوك في تعزيز الشمول المالي (دراسة تطبيقية)

محمد عبد الهادي إبراهيم
أبو العلا صبيح

أ.د/سامي احمد محمد
غنيمي
استاذ المحاسبة المالية وعميد
كلية التجارة ببناها

أ.د/طارق عبد العظيم
أحمد
أستاذ المحاسبة والمراجعة
المتفرغ وعميد الكلية الاسبق

أثر التكامل بين وظيفتي المراجعة الداخلية والالتزام لزيادة فعالية البنوك في تعزيز الشمول المالي (دراسة تطبيقية)

أ.د/ طارق عبد العظيم أ.د / سامي احمد محمد محمد عبد الهادي إبراهيم أبو العلا
أحمد غنيمي صبيح
أستاذ المحاسبة والمراجعة استاذ المحاسبة المالية وعميد كلية صبيح
المتفرغ وعميد الكلية الاسبق التجارة ببها

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى بيان أثر التكامل بين كل من وظيفتي المراجعة الداخلية والالتزام لزيادة فعالية البنوك في تعزيز الشمول المالي في القطاع المصرفي والذي يعتمد على عدة متطلبات منها تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية، ومفهوم التحول الرقمي، والإطار المتكامل للرقابة الداخلية في البنوك، بالإضافة إلى تحقيق التكامل بين هاتين الوظيفتين لزيادة فعاليتيهما في تعزيز الشمول المالي، وفي سبيل تحقيق هدف الدراسة تم وضع عدة فروض وقام الباحث باختبارها.

ومن خلال الدراسة التطبيقية على عينة من المراجعين الداخليين، ومديري الالتزام، ومديري الشمول المالي في البنك الزراعي المصري كأحد البنوك العاملة في القطاع المصرفي المصري، تم قبول الفروض التي تم وضعها وتوصلت الدراسة الى عدة توصيات أهمها ضرورة توفير الدعم اللازم لوظيفتي المراجعة الداخلية والالتزام من قبل مجلس الإدارة ولجنة المراجعة، ضرورة تفعيل دور الحوكمة المصرفية كأحد الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية في البنوك.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، الالتزام المصرفي، المراجعة الداخلية، الحوكمة المصرفية، التحول الرقمي.

The Effect of Integration between the Functions of Internal Audit and Compliance to Increase the Effectiveness of Banks in Promoting Financial Inclusion (An Applied Study)

**Prof. Dr.
Tarek Abd El-Azim Ahmed**

Professor of Accounting and
Auditing Emeritus and
Former Dean of the College

**Prof. Dr.
Sami Ahmed Mohamed
Ghonemi**

Professor of Financial
Accounting and Dean of the
Faculty of Commerce in Benha

**Mohamed Abd El-Hady
Ibrahim**

Abstract:

The study aimed to demonstrate the impact of integration between each of the functions of internal audit and compliance to increase the effectiveness of banks in enhancing financial inclusion in the banking sector, which depends on several requirements, including the application of the principles of banking governance, the concept of digital transformation, and the integrated framework for internal control in banks, in addition to achieving integration between these two functions to increase their effectiveness in enhancing financial inclusion, and in order to achieve the objective of the study, several hypotheses were developed and the researcher tested them.

Through the applied study on a sample of internal auditors, compliance managers, and financial inclusion managers in the Agricultural Bank of Egypt as one of the banks operating in the Egyptian banking sector, the assumptions that have been developed were accepted and the study reached several recommendations, the most important of which is the need to provide the necessary support for the functions of internal audit and compliance by the Board of Directors and the Audit Committee, the need to activate the role of banking governance as one of the modern trends of internal audit in banks.

Keywords: Financial Inclusion, Banking Compliance, Internal Audit, Banking Governance, Digital Transformation.

مقدمة:

تزايد في الآونة الأخيرة الاهتمام بالشمول المالي وتحقيق الاستقرار المالي في القطاع المصرفي والذي يعني إتاحة كافة الخدمات المالية واستخدامها من مختلف فئات المجتمع بمؤسساته، وإقراره من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك حسابات التوفير المصرفية، وخدمات الدفع والتمويل والائتمان، وابتكار خدمات مالية أكثر ملائمة وبأسعار تنافسية، وتتضمن أيضا حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وتشجيعهم على إدارة مدخراتهم بشكل سليم.

ويعد القطاع المصرفي من القطاعات الهامة التي تؤدي دورا كبيرا في تعزيز الشمول المالي حيث إن له دورا هاما في النشاط الاقتصادي، ويعتبر من أسرع القطاعات استجابة للمتغيرات سواء المحلية أو الدولية في مجال الشمول والاستقرار المالي وخاصة قطاع البنوك، وذلك بتوصيل كافة الخدمات المالية والمصرفية لكافة فئات المجتمع بأقل تكلفة، وتقوم كل من وظيفتي الالتزام والمراجعة الداخلية بدور أساسي في قيام البنوك بتنفيذ التزاماتها في الحد من المخاطر المصرفية وتعزيز الشمول المالي في القطاع المصرفي.

وبالنظر إلى الطبيعة الخاصة بنشاط البنوك والالتزام المفروض عليها من البنك المركزي، نشأت أهمية كبرى لإسناد مسؤوليات محددة لوظيفة مستقلة في البنوك وهي وظيفة الالتزام ؛ حيث تقوم بتقديم المشورة وتقييم وإعداد التقارير حول مخاطر عدم الالتزام، ودعم سياسة البنوك في الحد من المخاطر المصرفية المتعددة وتعزيز الشمول المالي، كما أنه بالنظر أيضا إلى وظيفة المراجعة الداخلية لما لها من اختصاص تام بشأن تقييم وتحسين نظم إدارة المخاطر المصرفية واستراتيجيتها نحو التحسين والتطوير المستمر، وتحسين جودة الأداء، وتحسين فعالية كل من وظيفتي المخاطر والالتزام، والمساعدة في تحقيق أهداف المنشأة؛ فقد دعت الحاجة إلى تحقيق التكامل بين هاتين الوظيفتين لتحسين فعالية البنوك في الحد من المخاطر المصرفية وتعزيز الشمول المالي ودعم الاستقرار المالي والوفاء بالتزاماتهما باعتبارهما من الالتزامات المحددة على البنوك وفقا لمقررات لجنة بازل والضوابط الرقابية الصادرة من البنك المركزي المصري.

❖ الدراسات السابقة:

أشارت دراسة (عوض، ٢٠١٦) إلى التعرف على مفهوم وأهمية المراجعة الداخلية والتوجهات المعاصرة لها والتعرف على المخاطر المحيطة بعملية المراجعة الداخلية، وتوصلت إلى أن للمراجعة الداخلية خدمات استشارية للإدارات المختلفة داخل المنشأة مما يحسن من كفاءة وفعالية العمليات التشغيلية بها.

كما هدفت دراسة (حمروش، ٢٠١٧) إلى إبراز الدور الذي يلعبه الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحديد المتطلبات الضرورية لتوسيع الشمول المالي في الدول العربية وتضمين

الفئات المستبعدة وغير المستبعدة في الخدمات المالية والمصرفية، وخلصت الدراسة إلى أن الشمول المالي يعد بعدا أساسيا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وبالتالي يحقق النمو الاقتصادي الشامل وضرورة تبني المتطلبات الأساسية لتعزيز وتوسيع نطاق الخدمات المالية في هذه البلدان، كما اشارت دراسة (يونس، ٢٠١٨) الى دور المصارف التجارية في تحسين التتقيف والتنوعية المالية المصرفية كإحدى ركائز الشمول المالي، وتوصلت الدراسة إلى العمل على تحسين نوعية الخدمات التي يقدمها المصرف لعملائه و العمل على تركيز الحملات الدعائية عن الخدمات المصرفية بشكل يخدم العملاء و العمل على زيادة الاهتمام بعملية تسويق الخدمات المصرفية بشكل يخدم العملاء، وكذا العمل على زيادة الوعي المصرفي بين الجمهور، وتشجيع المدخرين على التعامل مع النظام المصرفي.

استهدفت دراسة (ياسمين، محمد، ٢٠١٨) فحص تأثير تطبيق سياسات الشمول المالي على الاستقرار المالي للبنوك التجارية المتداولة في البورصة المصرية وتوصلت تلك الدراسة إلى ضرورة استكمال إجراءات تطبيق سياسات الشمول المالي في البنوك العاملة في البيئة المصرية و إصدار تقرير مفصل ومنفصل عن سياسات الشمول المالي والدعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر. كما أوضحت دراسة (غزازی، ٢٠١٩) أثر تطبيق معايير الالتزام المصرفي على أداء القطاع البنكي الجزائري حيث توصلت إلى انعكاس مقررات لجنة بازل إيجابيا على الأداء المالي للقطاع البنكي الجزائري من خلال ارتفاع معدلات ملاءتها المالية.

وهدفت دراسة (موسى، ٢٠١٩) إلى تقييم مدى معرفة العاملين بالقطاع المصرفي بمعايير الالتزام المصرفي وتقديم توصيات تتعلق بمعايير الالتزام المصرفي وأثر تطبيقها على أداء القطاع المصرفي المصري وتوصلت إلى وجود علاقة طردية بين تطبيق معايير الالتزام وبين جودة الأداء في القطاع المصرفي، في حين استهدفت دراسة (محروس، ٢٠٢٠) تقديم إطار لتطوير أداء المراجعة الداخلية للحد من مخاطر الشمول المالي بالبنوك المصرية وذلك من خلال تحديد كل المخاطر المحتملة لتطبيق برامج الشمول المالي وأنشطة المراجعة الداخلية المرتبطة بالتأكد والاستشارات التي تعمل على الحد من تلك المخاطر بالإضافة إلى تحديد العوامل المؤثرة في إدارة المراجعة الداخلية في ظل الشمول، وتوصلت إلى اختلاف آراء فئات الدراسة بشأن مزايا تطبيق برامج الشمول المالي في البنوك المصرية ووجود تأثير إيجابي لأنشطة المراجعة الداخلية في الحد من هذه المخاطر.

وأشارت دراسة (Shazia Sadiq - 2008) إلى التعريفات المختلفة لعملية الالتزام وذكرت تعريف لجنة بازل لمفهوم الالتزام ثم انتقلت إلى النشأة التاريخية للالتزام، وأكدت ان السبب الرئيسي في وجود وظيفة تختص بعملية الالتزام هو زيادة القوانين واللوائح والتشريعات التي يتم فرضها على الشركات، مما يمثل عبئا على تلك الشركات ثم قامت هذه الدراسة بتوضيح مفهوم الالتزام والأركان التي يجب أن تقوم عليها إدارة الالتزام.

كما اشارت دراسة (Mirakhor, & Iqbal, ٢٠١٢) إلى معرفة إمكانية تعزيز الاشتمال المالي من خلال أدوات التمويل الإسلامي المتعارف عليها بشكل أفضل من أدوات التمويل التقليدية مما يسمح بمشاركة وتنويع التعرض للمخاطر، و خلصت الدراسة إلى أن التمويل الإسلامي يعطي إطاراً شاملاً لتعزيز الاشتمال المالي من خلال مبدأ مشاركة المخاطر.

وهدفت دراسة (Mehrotra and yetman, 2015) إلى تحديد الطرق المختلفة لزيادة الاشتمال المالي التي تؤثر على سياسات البنوك المركزية والتي تؤدي إلى الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي، وتوصلت الدراسة إلى أن انتشار الاشتمال المالي يسهل عمليات الاستهلاك بشكل سلس، مما يتيح للأسر الحصول على الأدوات المالية للتوفير والقروض بسهولة. ونتيجة لذلك، لم يعد تقلب المنتج مكلفاً كما كان، وهذا قد يعمل على تسهيل جهود البنوك المركزية في الحفاظ على استقرار الأسعار، بالإضافة إلى أن تزايد الاشتمال المالي يزيد من أهمية أسعار الفائدة للتحويلات النقدية وهذا يحسن فعالية السياسة النقدية.

وأشارت دراسة (Paraskevi, 2016) ضرورة تفعيل دور المراجعة الداخلية ونظم الرقابة في إدارة المخاطر، وتوصلت إلى أن المراجعة الداخلية من خلال الفحص المنظم وفي ضوء توفير الوقت الكافي لها تسهم في فهم ومواجهة المخاطر المرتبطة بأنشطة البنوك.

واختبرت دراسة (Ozili, 2018) أثر استخدام التكنولوجيا الرقمية في تطبيق الشمول المالي على الاستقرار المالي والمخاطر المرتبطة باستخدام التكنولوجيا الرقمية، وتوصلت إلى أن استخدام التكنولوجيا الرقمية يرتبط بزيادة الثغرات الأمنية للنظم، وقد يؤدي ذلك إلى انخفاض ثقة العملاء في برامج الشمول المالي، كما أشارت هذه الدراسة إلى أن كثيراً من البيئات التشريعية والتنظيمية لا تخدم التوسع في استخدام التكنولوجيا الرقمية كأداة لتطبيق الشمول المالي.

كما أوضحت دراسة (Ahmad and Mallick, 2019) العلاقة بين تطبيق الشمول المالي والاستقرار المالي وأداء القطاع المصرفي، وهدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر تطبيق الشمول المالي والاستقرار المالي على أداء القطاع المصرفي ودراسة العلاقة بينهما، وتوصلت الدراسة إلى ارتفاع مستوى الشمول المالي يرتبط بزيادة استقرار البنوك في ٨٦ دولة شملتها الدراسة وانخفاض تكاليف المعاملات وزيادة قاعدة الودائع وسلامة البنوك.

وأثبتت دراسة (chang et al, 2019) أن جودة المراجعة الداخلية ترتبط بكل من الكفاءة المهنية للمراجع الداخلي وعدد أعضاء قسم المراجعة الداخلية، وهدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر سمات التدقيق الداخلي على فعالية الرقابة الداخلية على العمليات والامتثال.

وفي ضوء النتائج العامة للدراسات السابقة يرى الباحث أن هناك فجوة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية وأن هناك بعض الابعاد والجوانب الاضافية التي يرى الباحث أن هذه الدراسات لم تتناولها بشي من التفصيل والتعميق وذلك كما يلي:

١- تعتبر هذه الدراسة استكمالاً للدراسات السابقة التي تطرقت لقضايا ذات علاقة بالموضوع ؛ لكنها الأحدث والأشمل في تناول دور وظيفتي المراجعة الداخلية والالتزام في البنوك في الحد من المخاطر وتعزيز الشمول المالي في ضوء التحول الرقمي وتحقيق الاستقرار المالي في القطاع المصرفي.

٢- تأتي هذه الدراسة متوافقة مع التوجهات العالمية لتعزيز الشمول المالي في ضوء التحول الرقمي في كل دول العالم، ومع الجهود المحلية التي يقودها البنك المركزي المصري نحو بناء استراتيجية وطنية للشمول المالي وتحسين مستوياته ومكاناته بين دول الجوار وباقي دول العالم

٣- تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في أنها تتناول دور كل من وظيفة المراجعة الداخلية ووظيفة الالتزام في قطاع البنوك لتحسين فعاليتها في تعزيز الشمول المالي، وبيان أهمية الارتباط والتكامل بينهما في محو الأمية المصرفية بالنسبة للشمول المالي لدى العاملين والعملاء في القطاع المصرفي وخاصة قطاع البنوك والحد من المخاطر المختلفة.

٤- ركزت هذه الدراسة على الأهمية العلمية لموضوع الدراسة بشأن وظيفة المراجعة الداخلية ووظيفة الالتزام ودورهما في تعزيز الشمول المالي في قطاع البنوك، ومن أجل ذلك قام الباحث بوضع رؤية مقترحة لدور كل منهما وتحقيق التكامل بينهما ؛ لزيادة فعالية دور البنوك في تعزيز الشمول المالي.

ومن خلال الاطلاع على الدراسات السابقة وما توصلت إليه من نتائج وما قدمته من توصيات تسهم في الحد من المخاطر وتعزيز الشمول المالي ؛ فقد كانت لهذه الدراسة ما يميزها ؛ ذلك أنها تناولت دور كل من وظيفة المراجعة الداخلية ووظيفة الالتزام في قطاع البنوك وتحقيق التكامل بينهما لزيادة فعالية دور البنوك في تعزيز الشمول المالي في القطاع المصرفي.

❖ مشكلة الدراسة:

هناك التزامات واسعة لدى البنوك والجهات الرسمية (الحكومات) في تنفيذ سياساتها نحو تعزيز الشمول المالي في القطاع المصرفي، وتسهيل وصول الخدمات المصرفية إلى كافة فئات المجتمع وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح، وتوفير خدمات مالية متنوعة ومبتكرة بتكلفة منخفضة، بحيث تشمل جميع فئات المجتمع المهمشة والميسورة؛ حيث تعهدت أكثر من ٥٠ دولة بالعمل على تحقيق أهداف واضحة لزيادة مستويات الاشتغال المالي، كما أوصت مجموعة العشرين في اجتماعها في ٢٠١٤ بمجموعة من المبادئ الرئيسية لتحقيق الاشتغال المالي عالمياً.

ونظرا للدور المحوري التي تقوم به البنوك في نجاح منظومة الشمول المالي فقد تم وضع التزامات وضوابط رقابية على هذه البنوك لتعزيز سبل تحقيق الشمول المالي وتحقيق الاستقرار المالي في القطاع المصرفي، وقد كان هناك دور هام وحيوي يقع على عاتق كل من وظيفتي الالتزام والمراجعة الداخلية في مساعدة البنوك بتنفيذ التزاماتها نحو تحسين نظم إدارة المخاطر المصرفية، وخاصة مخاطر عدم الالتزام لتعزيز الشمول المالي، والمساعدة في النفاذ الشامل للخدمات المالية لجميع الفئات المستهدفة.

وبالنظر لاستقلالية وظيفة الالتزام في البنوك فإن لها مسؤوليات محددة في الحد من مخاطر عدم الالتزام، كما بالنظر أيضا إلى وظيفة المراجعة الداخلية فإن لها اختصاص عام بشأن تقييم وتحسين نظم إدارة المخاطر في البنوك بما فيها مخاطر الشمول المالي ومخاطر عدم الالتزام، فهناك حاجة ماسة إلى التكامل بين هاتين الوظيفتين لزيادة فعالية دور البنوك في تعزيز الشمول المالي في القطاع المصرفي ؛ حيث إن أدبيات المحاسبة والمراجعة لم تتناول أهمية التكامل ودور كل من وظيفة المراجعة الداخلية ووظيفة الالتزام في البنوك لزيادة فعاليتها في الحد من المخاطر وتعزيز الشمول المالي في القطاع المصرفي.

ويرى الباحث أنه في ظل المستجدات الجديدة في المعايير الدولية والقوانين والضوابط الرقابية المصرفية والمبادرات الدولية لتعزيز سبل الشمول المالي وتحقيق الاستقرار المالي، وعدم قيام البنوك بدورها في وضع النظم التي تكفل زيادة فعالية وظيفتي المراجعة الداخلية والالتزام للتأكد من كفاءة النظم الموضوعة نحو تعزيز الشمول المالي، واقتراح ما يلزم لاستكمال ما يكون بها من قصور أو احتياج للتحديث والتطوير، أن الأمر يتطلب تحقيق التكامل بين هاتين الوظيفتين لتحسين فعالية البنوك في القيام بدورها من خلال وضع إطار مقترح يعتمد على عدة مقومات تسهم في زيادة فعاليتها في تعزيز الشمول المالي في القطاع المصرفي.

ومن هنا يمكن صياغة مشكلة البحث في السؤال البحثي التالي:

كيف يمكن زيادة فعالية دور البنوك والوفاء بالتزاماتها بشأن تعزيز الشمول المالي في القطاع المصرفي المصري؟

وسوف يحاول الباحث الإجابة عن هذا السؤال من خلال الإجابة عن الأسئلة البحثية الفرعية التالية:

- ١- ما مسئولية وظيفة الالتزام في قطاع البنوك ودورها نحو تعزيز الشمول المالي في البنوك ؟
- ٢- ما مسئولية وظيفة المراجعة الداخلية في قطاع البنوك ودورها نحو تعزيز الشمول المالي في البنوك؟
- ٣- كيف يؤدي التكامل بين وظيفتي الالتزام والمراجعة الداخلية إلى تعزيز الشمول المالي في البنوك ؟

❖ فروض الدراسة:

في ضوء مشكلة البحث المطروحة والأهداف التي يسعى الباحث إلى تحقيقها تم وضع الفروض التالية للعمل على اختبارها وتحقيق الأهداف المرجوة منها وهي كالتالي:

الفرض الأول: توجد علاقة ذات تأثير ودلالة إحصائية بين وظيفتي المراجعة الداخلية والالتزام من جهة وزيادة فعالية البنوك في تعزيز الشمول المالي من جهة أخرى.

الفرض الثاني: توجد علاقة ذات تأثير ودلالة إحصائية بين تطبيق مبادئ حوكمة البنوك من جهة وزيادة فعالية البنوك في تعزيز الشمول المالي من جهة أخرى..

الفرض الثالث: توجد علاقة ذات تأثير ودلالة إحصائية بين الانتقال إلى التحول الرقمي من جهة وزيادة فعالية البنوك في تعزيز الشمول المالي من جهة أخرى.

الفرض الرابع: توجد علاقة ذات تأثير ودلالة إحصائية بين إدارة المخاطر المصرفية من جهة وزيادة فعالية البنوك في تعزيز الشمول المالي من جهة أخرى.

الفرض الخامس: توجد علاقة ذات تأثير ودلالة إحصائية بين الإطار المتكامل للرقابة الداخلية من جهة وزيادة فعالية البنوك في تعزيز الشمول المالي من جهة أخرى.

❖ أهداف الدراسة:

وفقا للمعايير الدولية والضوابط الرقابية الصادرة من البنك المركزي التي تلزم البنوك بوضع نظم داخلية مناسبة لزيادة فعاليتها في الحد من المخاطر وتعزيز الشمول المالي وتحقيق الاستقرار المالي، وأيضا الالتزامات المحددة على البنوك بوضع تلك النظم ومراجعتها أولا بأول للتحقق من أنها تسعى بالتزاماتها المحلية والدولية.

وبالنظر إلى أن هناك اختصاصا عاما للمراجعة الداخلية بإيجاد منهج منظم لتقييم وتحسين فاعلية كل من إدارة المخاطر وإدارة الالتزام في البنوك، وتقديم مهام تأكيد واستشارات فيما يتعلق بفاعلية وسرية البيانات والالتزام بالتعليمات واللوائح والنظم ذات الصلة، فهناك هدف حصري لوظيفة الالتزام يتمثل في تحديد وتقييم وتقديم النصح والمتابعة وإعداد التقارير بالنسبة لمخاطر عدم الالتزام التي يمكن أن يتعرض لها البنك.

ويتمثل الهدف الرئيسي للبحث في محاولة وضع إطار مقترح للتكامل بين كل من وظيفتي المراجعة الداخلية والالتزام لزيادة فعالية البنوك في تعزيز الشمول المالي في قطاع البنوك، يعتمد على عدة مقومات تتكامل معا، وذلك بالتطبيق على أحد البنوك العاملة في مصر وهو البنك الزراعي المصري، وتتحدد تلك المقومات في الآتي:

- تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية.
- تطبيق مفهوم التحول الرقمي.

- تطبيق مقررات الإطار المتكامل للرقابة الداخلية في البنوك COSO – FREMWORK .
 - تحقيق التكامل بين وظيفتي المراجعة الداخلية والالتزام في إدارة المخاطر وتعزيز الشمول المالي
- ❖ أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أنها تتناول موضوعا حيويا لم ينل نصيبه من الدراسة في المؤسسات الأكاديمية والبحث والعلوم المصرفية، ولقد استند الباحث إلى خبرته باعتباره من المنتمين للقطاع المصرفي، وله خبرة تساعده على طرح مساهمته الخاصة في هذا الموضوع الحديث نسبيا على المستوى الدولي والمحلي بما يساعد في تقديم رؤية حول تحقيق الاستقرار المالي وتعزيز الشمول المالي والحد من المخاطر المحتملة، وأثر ذلك في التحفيز على النمو الاقتصادي، والمساهمة في تطوير المنتجات المصرفية والمالية المقدمة لكافة العملاء وفقا للتطورات التكنولوجية الحديثة.

وتساعد الدراسة على توضيح المحاور الرئيسية لبناء استراتيجية للشمول المالي في ضوء التحول الرقمي والتزام البنوك بها عن طريق التكامل بين وظيفتي الالتزام والمراجعة الداخلية لزيادة دورها وفعاليتها في تعزيز الشمول المالي في القطاع المصرفي.

ومما سبق يمكن تناول الأهمية على النحو التالي:

■ الأهمية العلمية:

تتمثل في ندرة الأبحاث التي تناولت العلاقة بين كل من وظيفتي المراجعة الداخلية والالتزام في البنوك ودورها لتعزيز الشمول المالي والحد من المخاطر ؛ ومن ثم توجيه اهتمام الباحثين ومختلف الوظائف المعنية في البنوك وبوجه خاص وظيفتي الالتزام والمراجعة الداخلية ومجالس الإدارات بالبنوك واللجان المنبثقة منها نحو أهمية التكامل ودور كل من وظيفتي الالتزام والمراجعة الداخلية في زيادة فعالية البنوك لتعزيز الشمول المالي.

■ الأهمية العملية:

١. يسهم البحث في تجنب تعرض البنوك لعقوبات قانونية، أو قضائية، أو فقدان السمعة لإخفاقها في

تجنب مخاطر عدم الالتزام والمخاطر المصرفية المحتملة.

٢. تحقيق المنافسة بين البنوك والعمل على جذب أكبر قدر من العملاء غير المنتمين للقطاع المصرفي

الرسمي وتقديم المنتجات والخدمات المالية المتطورة.

٣. تحسين قدرة الدولة وخاصة البنك المركزي في تعزيز الشمول المالي وتقديم خدمات مصرفية

متطورة.

٤. تحسين قدرة القطاع المصرفي في تحقيق الاستقرار المالي وتعزيز المبادرات الخاصة بالشمول

المالي.

٥. قد تساعد الدراسة في بناء استراتيجية وطنية للشمول المالي في القطاع المصرفي المصري.

٦. بيان الجهود المبذولة في إطار الحد من المخاطر و توسيع نطاق الشمول المالي في القطاع المصرفي وخاصة قطاع البنوك.
٧. تساعد الدراسة في الكشف عن التحديات التي تواجه تحقيق الشمول المالي وتوضيح أهم الهيئات العالمية المعنية بالشمول المالي.
٨. اقتراح بعض التوصيات لتحسين فرص الوصول للخدمات المالية الرقمية و المتطورة في قطاع البنوك.

❖ منهج البحث:

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على مناهج ثلاثة: المنهج الاستقرائي، والمنهج التحليلي، ثم الاستنباطي:

■ المنهج الاستقرائي:

يستخدم الباحث هذا المنهج من أجل بناء إطار نظري لموضوع الدراسة ؛ حيث يتم التأهيل العلمي لأبعاد مشكلة البحث بالاعتماد على الكتب العلمية والأبحاث المنشورة والدوريات العلمية، سواء العربية أو الأجنبية والمعايير الدولية والقوانين والضوابط الرقابية المرتبطة بموضوع البحث، وذلك في محاولة للتحديد الدقيق لدور كل من وظيفة الالتزام والمراجعة الداخلية لتحسين فعالية دور البنوك في تحقيق الاستقرار المالي وتعزيز الشمول المالي الرقمي والحد من المخاطر المحتملة في القطاع المصرفي.

■ المنهج التحليلي الاستنباطي:

من خلال هذا المنهج يتم اختبار فروض البحث وتحديد مدى قبولها من عدمه من خلال التحليل الإحصائي باستخدام المعادلات الإحصائية وتحليل المسارات باستخدام نظام AMOUS 25 وبيان أهمية التكامل بين وظيفة الالتزام والمراجعة الداخلية واختبار النموذج المقترح لتحسين فعالية البنوك في تعزيز الشمول المالي على البنك الزراعي المصري كأحد بنوك القطاع المصرفي المصري، وبالتالي الوصول إلى نتائج مستنبطة.

❖ حدود ونطاق البحث:

حيث إن هناك ندرة في الدراسات المرتبطة بدراسة دور كل من وظيفتي الالتزام والمراجعة الداخلية لزيادة فعالية البنوك نحو تعزيز الشمول المالي في القطاع المصرفي، فسوف يقوم الباحث بدراسة دور كل من وظيفتي الالتزام والمراجعة الداخلية في تعزيز الشمول المالي ودورها في الحد من المخاطر المصرفية في قطاع البنوك فقط دون باقي المؤسسات المالية التابعة للقطاع المصرفي، وبيان أثر التكامل بينهما في زيادة فعالية تلك البنوك لتعزيز الشمول المالي، وذلك بتطبيق الإطار المقترح على البنك الزراعي المصري ولن يتعرض الباحث لدور وظيفة المراجعة الداخلية تفصيلاً، كما أنه لم يتعرض لأنواع المخاطر المصرفية تفصيلاً إلا بالقدر الذي يخدم الدراسة.

❖ الإطار النظري:

وفقاً لمشكلة البحث وانطلاقاً من أهميته وأهدافه وفروضه، التي يسعى الباحث إلي دراستها وتحقيقها تناول الباحث خطة موضوع الدراسة كالتالي:

- اثر وظيفتي المراجعة الداخلية والالتزام وانعكاساتهما على تعزيز الشمول المالي بقطاع البنوك:
- المقصود بالمراجعة الداخلية بالبنوك:

حدث تطور كبير في مفهوم وظيفة المراجعة الداخلية، فبعد أن كان ينظر إليها بأنها " مجموعة من أوجه الأنشطة المستقلة داخل البنك تنشئها الإدارة للقيام بخدماتها في تحقيق السياسات بشكل مستمر لضمان دقة البيانات والإحصائيات، وكذلك في التحقق من اتباع موظفي البنك للسياسات والخطط المرسومة لهم".

فأصبح للمراجعة الداخلية دور هام في الرقابة على المخاطر، حيث عرفت بالعديد من التعريفات من قبل معهد المحاسبين والمراجعين.

فقد عرّف معهد المراجعين الداخليين المراجعة الداخلية بأنها " مجموعة من الأنشطة المستقلة التي تتسم بالموضوعية، ولها طابع استشاري بهدف إعطاء قيمة مضافة وتحسين عمليات المنظمة بما يساعدها في تحقيق أهدافها، وذلك من خلال اتباع منهج منظم يتسم بالشفافية لتقييم وتحسين كفاءة كل عمليات إدارة المخاطر والرقابة والتحكم فيها".

ويرى الباحث ان للمراجعة الداخلية في البنوك دوراً هاماً في تعزيز الشمول المالي وذلك من خلال الاتي:

- ١- يقوم المراجع الداخلي بتقديم المهام الاستشارية للإدارة بشأن احتياجات وتوقعات العملاء للمنتجات والأنشطة الجديدة.
- ٢- التأكد من مدى الالتزام بالقوانين والضوابط والتعليمات الرقابية الصادرة عن البنك المركزي المصري والتي تعزز تطبيق الشمول المالي.
- ٣- التأكد من توافر أنظمة معلومات متطورة توفر الحماية للمستهلك المالي.
- ٤- تحسين كفاءة الادارة وعمليات البنوك من ناحية تقديم الخدمات المالية للعملاء بطريقة عادلة تلبي احتياجاتهم المحتملة.
- ٥- التأكد من تقييم كفاءة وكفاية الاجراءات المتبعة من قبل ادارات البنك بشأن تعزيز الشمول المالي.
- ٦- التحقق من قيام وظيفة الالتزام بدورها من تنفيذ التزامات البنك بشأن تطبيق برامج الشمول المالي.
- ٧- التأكد من ازالة اى معوقات داخلية تجاه سبل تعزيز الشمول المالي في المنتجات والأنشطة الجديدة.
- ٨- التحقق من كفاءة وفعالية ادارتي المخاطر والالتزام.
- ٩- التحقق من تدريب العاملين ورفع توعيتهم الثقافية والمالية بالشمول المالي.

■ مفهوم وظيفة الالتزام:

قامت لجنة بازل (BCBS, 2005) بإصدار مقرر تحت عنوان وظيفة الالتزام وهي تتضمن التعريف بوظيفة الالتزام، ومسئولياتها، وصلاحياتها، والسمات التي يجب أن يتصف بها مسئولو الالتزام، ومسئوليات البنك بشأنها، ويشمل ذلك مسئوليات مجلس الإدارة والإدارة العليا في البنك. وترى لجنة بازل أنه يقصد بوظيفة الالتزام: أنها وظيفة مستقلة، تحدد، وتقيم، وتقديم النصح والمشورة، وتراقب التقارير وتعدّها حول مخاطر عدم الالتزام في البنك، والتي تتمثل في التعرض لعقوبات قانونية ورقابية وخسائر مالية وفقدان السمعة نتيجة الفشل في الالتزام بالقوانين والضوابط الرقابية ومعايير السلوك المهني والممارسات السليمة.

وترى إحدى السلطات الرقابية (مؤسسة النقد العربي السعودي، ٢٠٠٨) أن وظيفة الالتزام في البنوك تعتبر أحد أسس وعوامل نجاحها؛ لكونها تلعب دوراً أساسياً في المحافظة على سمعتها ومصداقيتها، وعلى مسار المساهمين والمودعين وتوفير الحماية من العقوبات، وذلك من خلال قيامها ومساهمتها في درء مخاطر عدم الالتزام، وبوجه خاص مخاطر السمعة ومخاطر العقوبات المالية، وتوطيد العلاقة مع السلطات الرقابية، وإرساء مبادئ نهج الإدارة السليمة في المؤسسات المصرفية، وإيجاد الآليات والأطر التي تكفل مواجهة الجرائم، وبوجه خاص مسئولياتها عن مخاطر عدم الالتزام. وتتمثل مسئوليات وظيفة الالتزام في البنوك نحو تعزيز تطبيق الشمول المالي في الآتي:

- ١- التعرف على مخاطر تطبيق برامج الشمول المالي التي تواجه البنك والعمل على تقييمها ووضع الخطط التصحيحية في حال وجود أي قصور في مواجهتها.
- ٢- تقديم المشورة للإدارة العليا فيما يتعلق بأنظمة وقواعد تطبيق برامج الشمول المالي ويشمل ذلك افادتهم باخر التطورات الحديثة عن هذه البرامج.
- ٣- التأكد من ان جميع المعلومات والبيانات التي تخص برامج الشمول المالي تصل اليها في الوقت المناسب حتى تتمكن من القيام بعملها.
- ٤- وضع برامج التدقيق والارشاد المستمر لكافة العاملين عن برامج الشمول المالي وامدادهم باخر التطورات الحديثة في هذا الشأن.
- ٥- وضع برنامج الالتزام مبنيا على اساس المخاطر متضمنا مخاطر تطبيق برامج الشمول المالي بالتنسيق بين الادارات المختلفة والمتخصصة.
- ٦- التقرير عن المخالفات ومتابعة شكاوى العملاء بشأن برامج الشمول المالي والاطلاع عليها لدراستها ووضع الضوابط التي تمنع حدوثها مستقبلا ونفاذى حدوثها مرة اخرى.

■ تعريف الشمول المالي:

اهتمت العديد من الدراسات بتعريف الشمول المالي كأحد المفاهيم الحديثة نسبياً وتناولت هذا التعريف من عدة نواحٍ، وبطرق مختلفة من قبل صانعي السياسة والمدافعين عن الشمول المالي، وتم إجراء تعديلات على هذه التعريفات بمرور الوقت ليشمل جانبي الطلب بدلاً من التركيز على جانب العرض فقط.

- أهم تعريفات الشمول المالي فيما يلي:

✓ يقصد بالشمول المالي "إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، خدمات الدفع والتحويل، خدمات التأمين ضد الحوادث غير المتوقعة، وخدمات التمويل والائتمان بهدف تجنب سوء استغلال احتياجات بعض فئات المجتمع من الخدمات المالية والمصرفية و لتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لحد أدنى من الرقابة والإشراف ومرتفعة الأسعار".

✓ كما يرى (ذكر الله، ٢٠١٧) أن الشمول المالي هو إتاحة الخدمات المالية لجميع فئات المجتمع من أفراد ومؤسسات، والعمل على تمكين تلك الفئات من استخدام الخدمات المالية بجودة مناسبة وبأسعار معقولة من خلال النظام المالي الرسمي.

- دور التكامل بين وظيفتي المراجعة الداخلية والالتزام في تعزيز الشمول المالي:

- ويرى الباحث مما تقدم أن التكامل بين وظيفتي المراجعة الداخلية والالتزام في البنوك له دور هام في الحد من المخاطر وتعزيز الشمول المالي وذلك من خلال الآتي:
- ١- يقوم المراجع الداخلي بتقديم المهام الاستشارية للإدارة بشأن احتياجات وتوقعات العملاء للمنتجات والأنشطة الجديدة.
 - ٢- يقوم مسئولو الالتزام بالتأكد من مدى الالتزام بالقوانين والضوابط والتعليمات الرقابية الصادرة عن البنك المركزي المصري والتي تعزز تطبيق الشمول المالي.
 - ٣- التأكد من توافر أنظمة معلومات متطورة توفر الحماية للمستهلك المالي.
 - ٤- تحسين كفاءة الإدارة وعمليات البنوك من ناحية تقديم الخدمات المالية للعملاء بطريقة عادلة تلبي احتياجاتهم المحتملة.
 - ٥- التأكد من تقييم كفاءة وكفاية الإجراءات المتبعة من قبل إدارات البنك بشأن تعزيز الشمول المالي.
 - ٦- التحقق من قيام وظيفة الالتزام بدورها من تنفيذ التزامات البنك بشأن تطبيق برامج الشمول المالي.
 - ٧- التأكد من إزالة أي معوقات داخلية تجاه سبل تعزيز الشمول المالي في المنتجات والأنشطة الجديدة.
 - ٨- التحقق من كفاءة وفعالية إدارتي المخاطر والالتزام والتحقق من تدريب العاملين ورفع توعيتهم الثقافية والمالية بالشمول المالي.

❖ **الاطار التطبيقي:****منهجية الدراسة التطبيقية:**

تتضمن منهجية الدراسة وصفاً للمنهج المتبع من حيث أسلوب الدراسة المستخدم، ومجتمع وعينة الدراسة وصدق وثبات الاستبيان، بالإضافة إلى تحديد الأساليب الإحصائية التي اعتمد عليها الباحث في تحليل بيانات الدراسة التطبيقية، وكذلك تضمنت التحليل الإحصائي الوصفي لإجابات عينة البحث واختبارات الفروض ويتناولها الباحث كما يلي:

١. أسلوب الدراسة:

بناءً على طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها فقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، والذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كيفياً وكمياً، كما لا يكتفي هذا النهج بجمع المعلومات المتعلقة بالظاهرة من أجل استقصاء مظاهرها وعلاقاتها المختلفة بل يتعداه إلى التحليل والربط والتفسير للوصول إلى استنتاجات يبنى عليها التصور المقترح، وقد تم الاعتماد على أسلوب الدراسة الميدانية لتحقيق أهداف الدراسة.

٢. قوائم الاستبيان:

تعد استمارة الاستبيان أداة ملائمة بشكل كبير في تقصي الآراء ووجهات النظر حول مسألة أو قضية ما، وقد تم استخدامها كأداة رئيسية للحصول على البيانات الأولية من مجتمع الدراسة، وتم تصميم الاستمارة في ضوء أهداف الدراسة.

٣. المقابلات الشخصية:

اعتمد الباحث على المقابلات الشخصية للوقوف على مدى فهم المستقصى منهم لموضوع الدراسة عند توزيع استمارة الاستبيان وذلك للإجابة على جملة من الاستفسارات التي قد ترد من المستقصى منهم أثناء ملء استمارة الاستبيان للإيضاح وشرح أهداف الدراسة والتأكيد على أهميتها للحصول على البيانات المطلوبة من المستقصى منهم، كذلك للحصول على بعض المعلومات التي لا يمكن الحصول عليها بواسطة الاستبيان.

٤. الدراسة التطبيقية:

تم تفرغ البيانات من الاستثمارات التي تم توزيعها وتم تصفيتها وتبويبها لتسهيل عملية تحليلها، وذلك لاستخلاص النتائج والمؤشرات منها حول موضوع الدراسة باستخدام وسائل إحصائية مناسبة تتفق مع الفروض الأساسية الخاصة بالدراسة وقد تم استخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

- التوزيع التكراري والنسبي.
- المقاييس الإحصائية الوصفية (المتوسط - الانحراف المعياري - معامل الاختلاف).
- معاملات ألفا كرونباخ (الثبات) - معاملات الصدق.

- التحليل العاملي.
 - اختبار عينة واحدة One Sample T Test.
 - تحليل الارتباط والانحدار الخطي.
 - ٥. اختبارات فروض البحث وتحليل المسارات:
- الفرض الأول: توجد علاقة ذات تأثير ودلالة إحصائية بين وظيفتي المراجعة الداخلية والالتزام من جهة وزيادة فعالية البنوك في تعزيز الشمول المالي من جهة أخرى.
- القدرة التفسيرية - جودة المطابقة:

جدول رقم (١)

معاملات النموذج وجودة المطابقة لنموذج انحدار وظيفتي المراجعة الداخلية والالتزام

المعنوية	اختبار	المعاملات المعيارية	المعاملات غير المعيارية		
		Beta	الخطأ المعياري	B	
0.000	5.664		0.163	0.925	الثابت
0.000	18.156	0.783	0.042	0.765	وظيفتي المراجعة الداخلية والالتزام
		.783**		R	معامل الارتباط
		0.613		R Square	معامل التحديد
		0.611		Adjusted R Square	معامل التحديد المعدل
		1 / 208		DF	درجة الحرية
		329.629		F	اختبار ف
		.000		Sig.	المعنوية

* الارتباط معنوي عند مستوى ١%

المصدر: اعداد الباحث بناء على نتائج التحليل الاحصائي SPSS

- معامل الارتباط الكلي (R): أظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين وظيفتي المراجعة الداخلية والالتزام و تعزيز الشمول المالي عند مستوى ثقة ٩٩%، وقد بلغت قيمة الارتباط الكلي ٠.٧٨٣، وهو ارتباط ايجابي قوي، ومن ثم فإنه يمكننا دراسة أثر وظيفتي المراجعة الداخلية والالتزام على تعزيز الشمول المالي من خلال نموذج الانحدار الخطي البسيط.
- معامل التحديد (R^2): بلغت قيمة معامل التحديد للنموذج (٠.٦١٣)، مما يشير إلى أن وظيفتي المراجعة الداخلية والالتزام بالنموذج تفسر ٦١.٣% من أي تغير يطرأ على مستوى تعزيز الشمول المالي، أما عن النسبة الغير مفسرة فيمكن إرجاعها إلى الخطأ العشوائي أو متغيرات مستقلة أخرى لم تأخذ في الاعتبار.

- اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الانحدار: تم استخدام اختبار F لاختبار معنوية متغيرات النموذج ككل، حيث بلغت قيمته (٣٢٩,٦٢٩) وذلك عند مستوى ثقة ٩٩%، مما يشير إلى جودة نموذج الانحدار مع وجود مطابقة بين القيم الفعلية والقيم المقدرة لمستوى تعزيز الشمول المالي من النموذج، وبالتالي صحة الاعتماد على نتيجة النموذج والتنبؤ بالقيم المستقبلية.
- اختبار معنوية كل متغير مستقل على حدة: باستخدام اختبار T نجد أن معامل بيتا لوظيفتي المراجعة الداخلية والالتزام ذو دلالة إحصائية بنموذج الانحدار البسيط، وذلك عند مستوى ثقة ٩٩% حيث بلغت قيمة اختبار ت المحسوبة ١٨.١٥٦ وهي أكبر من القيمة الجدولية ٢.٥٨، مما يشير إلى أن قيمة Beta غير المعيارية لهذا المتغير (٠.٧٦٥) تختلف عن الصفر وأن لها تأثير حقيقي على مستوى تعزيز الشمول المالي.
- معادلة النموذج: تتمثل معادلة نموذج الانحدار في الآتي:
- تعزيز الشمول المالي = ٠.٩٢٥ + ٠.٧٦٥ (وظيفتي المراجعة الداخلية والالتزام)
- ويتضح من المعادلة السابقة أنه إذا ارتفع مستوى وظيفتي المراجعة الداخلية والالتزام بمقدار ١٠% فإن مستوى تعزيز الشمول المالي ترتفع بمقدار ٧.٦٥%.
- ومن ثم فقد تم التحقق من صحة الفرض القائل بوجود أثر ذو دلالة إحصائية لوظيفتي المراجعة الداخلية والالتزام على تعزيز الشمول المالي.
- الفرض الثاني: توجد علاقة ذات تأثير ودلالة إحصائية بين تطبيق مبادئ حوكمة البنوك من جهة وزيادة فعالية البنوك في تعزيز الشمول المالي من جهة أخرى.
- القدرة التفسيرية - جودة المطابقة:

جدول رقم (٢)

معاملات النموذج وجودة المطابقة لنموذج انحدار تطبيق مبادئ حوكمة البنوك

المعنوية	اختبار	المعاملات المعيارية	المعاملات غير المعيارية		
		Beta	الخطأ المعياري	B	
0.000	6.667		0.138	0.917	الثابت
0.000	21.698	0.833	0.035	0.769	تطبيق مبادئ حوكمة البنوك
		.833		R	معامل الارتباط
		0.694		R Square	معامل التحديد
		0.692		Adjusted R Square	معامل التحديد المعدل
		1 / 208		DF	درجة الحرية
		470.815		F	اختبار ف
		.000		Sig.	المعنوية

** الارتباط معنوي عند مستوى ١%

المصدر: اعداد الباحث بناء على نتائج التحليل الاحصائي SPSS

- **معامل الارتباط الكلي (R):** أظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبادئ حوكمة البنوك و تعزيز الشمول المالي عند مستوى ثقة ٩٩%، وقد بلغت قيمة الارتباط الكلي ٠.٨٣٣، وهو ارتباط ايجابي قوي جداً، ومن ثم فإنه يمكننا دراسة أثر تطبيق مبادئ حوكمة البنوك على تعزيز الشمول المالي من خلال نموذج الانحدار الخطي البسيط.

- **معامل التحديد (R^2):** بلغت قيمة معامل التحديد للنموذج (٠.٦٩٤)، مما يشير إلى أن تطبيق مبادئ حوكمة البنوك بالنموذج تفسر ٦٩.٤% من أى تغير يطرأ على مستوى تعزيز الشمول المالي، أما عن النسبة الغير مفسرة فيمكن إرجاعها إلى الخطأ العشوائى أو متغيرات مستقلة أخرى لم تأخذ فى الاعتبار.

- **اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الانحدار:** تم استخدام اختبار F لاختبار معنوية متغيرات النموذج ككل، حيث بلغت قيمته (٤٧٠,٨١٥) وذلك عند مستوى ثقة ٩٩%، مما يشير إلى جودة نموذج الانحدار مع وجود مطابقة بين القيم الفعلية والقيم المقدرة لمستوى تعزيز الشمول المالي من النموذج، وبالتالي صحة الاعتماد على نتيجة النموذج والتنبؤ بالقيم المستقبلية.

- **اختبار معنوية كل متغير مستقل على حدة:** باستخدام اختبار T نجد أن معامل بيتا لتطبيق مبادئ حوكمة البنوك ذو دلالة إحصائية بنموذج الانحدار البسيط، وذلك عند مستوى ثقة ٩٩% حيث بلغت قيمة اختبار T المحسوبة ٢١.٦٩٨ وهي أكبر من القيمة الجدولية ٢.٥٨، مما يشير إلى أن قيمة Beta غير المعيارية لهذا المتغير (٠.٧٦٩) تختلف عن الصفر وأن لها تأثير حقيقي على مستوى تعزيز الشمول المالي.

■ **معادلة النموذج:** تتمثل معادلة نموذج الانحدار فى الآتى:

$$\text{تعزيز الشمول المالي} = ٠.٩١٧ + ٠.٧٦٩ (\text{تطبيق مبادئ حوكمة البنوك})$$

ويتضح من المعادلة السابقة أنه اذا ارتفع مستوى تطبيق مبادئ حوكمة البنوك بمقدار ١٠% فإن مستوى تعزيز الشمول المالي ترتفع بمقدار ٧.٦٩%.

ومن ثم فقد تم التحقق من صحة الفرض القائل بوجود أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبادئ حوكمة البنوك على تعزيز الشمول المالي.

الفرض الثالث: توجد علاقة ذات تأثير ودلالة إحصائية بين الانتقال إلى التحول الرقمي من جهة وزيادة فعالية البنوك في تعزيز الشمول المالي من جهة أخرى.

■ القدرة التفسيرية - جودة المطابقة:

جدول رقم (٣)

معاملات النموذج وجودة المطابقة لنموذج انحدار الانتقال إلى التحول الرقمي

المعنوية	اختبار	المعاملات المعيارية	المعاملات غير المعيارية		
		Beta	الخطأ المعياري	B	
0.000	11.614		0.154	1.787	الثابت
0.000	13.722	0.689	0.041	0.565	الانتقال إلى التحول الرقمي
		.689**		R	معامل الارتباط
		0.475		R Square	معامل التحديد
		0.473		Adjusted R Square	معامل التحديد المعدل
		1 / 208		DF	درجة الحرية
		188.303		F	اختبار ف
		.000		Sig.	المعنوية

** الارتباط معنوي عند مستوى ١%

المصدر: اعداد الباحث بناء على نتائج التحليل الإحصائي SPSS

- معامل الارتباط الكلي (R): أظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الانتقال إلى التحول الرقمي و تعزيز الشمول المالي عند مستوى ثقة ٩٩%، وقد بلغت قيمة الارتباط الكلي ٠.٦٨٩، وهو ارتباط إيجابي قوي، ومن ثم فإنه يمكننا دراسة أثر الانتقال إلى التحول الرقمي على تعزيز الشمول المالي من خلال نموذج الانحدار الخطي البسيط.
- معامل التحديد (R^2): بلغت قيمة معامل التحديد للنموذج (٠.٤٧٥)، مما يشير إلى أن الانتقال إلى التحول الرقمي بالنموذج تفسر ٤٧.٥% من أي تغير يطرأ على مستوى تعزيز الشمول المالي، أما عن النسبة الغير مفسرة فيمكن إرجاعها إلى الخطأ العشوائي أو متغيرات مستقلة أخرى لم تأخذ في الاعتبار.

- اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الانحدار: تم استخدام اختبار F لاختبار معنوية متغيرات النموذج ككل، حيث بلغت قيمته (١٨٨,٣٠٣) وذلك عند مستوى ثقة ٩٩%، مما يشير إلى جودة نموذج الانحدار مع وجود مطابقة بين القيم الفعلية والقيم المقدرة لمستوى تعزيز الشمول المالي من النموذج، وبالتالي صحة الاعتماد على نتيجة النموذج والتنبؤ بالقيم المستقبلية.
- اختبار معنوية كل متغير مستقل على حدة: باستخدام اختبار T نجد أن معامل بيتا للانتقال إلى التحول الرقمي ذو دلالة إحصائية بنموذج الانحدار البسيط، وذلك عند مستوى ثقة ٩٩% حيث بلغت قيمة اختبار ت المحسوبة ١٣.٧٢٢ وهي أكبر من القيمة الجدولية ٢.٥٨، مما يشير إلى أن قيمة

Beta غير المعيارية لهذا المتغير (٠.٥٦٥) تختلف عن الصفر وأن لها تأثير حقيقي على مستوى تعزيز الشمول المالي.

■ **معادلة النموذج:** تتمثل معادلة نموذج الانحدار في الآتي:

تعزيز الشمول المالي = $1.787 + 0.565$ (الانتقال إلى التحول الرقمي)

ويتضح من المعادلة السابقة أنه إذا ارتفع مستوى الانتقال إلى التحول الرقمي بمقدار ١٠% فإن مستوى تعزيز الشمول المالي ترتفع بمقدار ٥.٦٥%.

ومن ثم فقد تم التحقق من صحة الفرض القائل بوجود أثر ذو دلالة إحصائية للانتقال إلى التحول الرقمي على تعزيز الشمول المالي.

الفرض الرابع: توجد علاقة ذات تأثير ودلالة إحصائية بين إدارة المخاطر المصرفية من جهة وزيادة فعالية البنوك في تعزيز الشمول المالي من جهة أخرى.

■ **القدرة التفسيرية - جودة المطابقة:**

جدول رقم (٤)

معاملات النموذج وجودة المطابقة لنموذج انحدار إدارة المخاطر المصرفية

المعنى	اختبار	المعاملات المعيارية	المعاملات غير المعيارية		
		Beta	الخطأ المعياري	B	
0.000	10.084		0.147	1.485	الثابت
0.000	16.424	0.751	0.039	0.648	إدارة المخاطر المصرفية
		.751**		R	معامل الارتباط
		0.565		R Square	معامل التحديد
		0.563		Adjusted R Square	معامل التحديد المعدل
		1 / 208		DF	درجة الحرية
		269.754		F	اختبار ف
		.000		Sig.	المعنى

** الارتباط معنوي عند مستوى ١%

المصدر: اعداد الباحث بناء على نتائج التحليل الإحصائي SPSS

- **معامل الارتباط الكلي (R):** أظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة المخاطر المصرفية و تعزيز الشمول المالي عند مستوى ثقة ٩٩%، وقد بلغت قيمة الارتباط الكلي ٠.٧٥١، وهو ارتباط إيجابي قوي، ومن ثم فإنه يمكننا دراسة أثر إدارة المخاطر المصرفية على تعزيز الشمول المالي من خلال نموذج الانحدار الخطي البسيط.

- **معامل التحديد (R^2):** بلغت قيمة معامل التحديد للنموذج (٠.٥٦٥)، مما يشير إلى أن إدارة المخاطر المصرفية بالنموذج تفسر ٥٦.٥% من أى تغير يطرأ على مستوى تعزيز الشمول المالي، أما عن النسبة الغير مفسرة فيمكن إرجاعها إلى الخطأ العشوائى أو متغيرات مستقلة أخرى لم تأخذ فى الاعتبار.

- **اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الانحدار:** تم استخدام اختبار F لاختبار معنوية متغيرات النموذج ككل، حيث بلغت قيمته (٢٦٩,٧٥٤) وذلك عند مستوى ثقة ٩٩%، مما يشير إلى جودة نموذج الانحدار مع وجود مطابقة بين القيم الفعلية والقيم المقدرة لمستوى تعزيز الشمول المالي من النموذج، وبالتالي صحة الاعتماد على نتيجة النموذج والتنبؤ بالقيم المستقبلية.

- **اختبار معنوية كل متغير مستقل على حدة:** باستخدام اختبار T نجد أن معامل بيتا لإدارة المخاطر المصرفية ذو دلالة إحصائية بنموذج الانحدار البسيط، وذلك عند مستوى ثقة ٩٩% حيث بلغت قيمة اختبارات المحسوبة ١٦.٤٣٤ وهي أكبر من القيمة الجدولية ٢.٥٨، مما يشير إلى أن قيمة Beta غير المعيارية لهذا المتغير (٠.٦٤٨) تختلف عن الصفر وأن لها تأثير حقيقي على مستوى تعزيز الشمول المالي.

■ **معادلة النموذج:** تتمثل معادلة نموذج الانحدار فى الآتى:

$$\text{تعزيز الشمول المالي} = ١.٤٨٥ + ٠.٦٤٨ (\text{إدارة المخاطر المصرفية})$$

ويتضح من المعادلة السابقة أنه إذا ارتفع مستوى إدارة المخاطر المصرفية بمقدار ١٠% فإن مستوى تعزيز الشمول المالي ترتفع بمقدار ٦.٤٨%.

ومن ثم فقد تم التحقق من صحة الفرض القائل بوجود أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة المخاطر المصرفية على تعزيز الشمول المالي.

الفرض الخامس: توجد علاقة ذات تأثير ودلالة إحصائية بين الإطار المتكامل للرقابة الداخلية من جهة وزيادة فعالية البنوك في تعزيز الشمول المالي من جهة أخرى.

■ **القدرة التفسيرية - جودة المطابقة:**

جدول رقم (٥)

معاملات النموذج وجودة المطابقة لنموذج انحدار الإطار المتكامل للرقابة الداخلية

المعنى	اختبارات	المعاملات المعيارية	المعاملات غير المعيارية		
		Beta	الخطأ المعياري	B	
0.000	7.876		0.132	1.036	الثابت
0.000	21.826	0.834	0.034	0.736	الإطار المتكامل للرقابة الداخلية
	0.834			R	معامل الارتباط
	0.696			R Square	معامل التحديد

المعنى	اختبارات	المعاملات المعيارية	المعاملات غير المعيارية	
		Beta	الخطأ المعياري	B
		0.695	Adjusted R Square	
		1 / 208	DF	
		476.359	F	
		.000	Sig.	
				معامل التحديد المعدل
				درجة الحرية
				اختبار ف
				المعنوية

** الارتباط معنوي عند مستوى ١%

المصدر: اعداد الباحث بناء على نتائج التحليل الإحصائي SPSS

- **معامل الارتباط الكلي (R):** أظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإطار المتكامل للرقابة الداخلية و تعزيز الشمول المالي عند مستوى ثقة ٩٩%، وقد بلغت قيمة الارتباط الكلي ٠.٨٣٤، وهو ارتباط ايجابي قوي جداً، ومن ثم فإنه يمكننا دراسة أثر الإطار المتكامل للرقابة الداخلية على تعزيز الشمول المالي من خلال نموذج الانحدار الخطي البسيط.

- **معامل التحديد (R^2):** بلغت قيمة معامل التحديد للنموذج (٠.٦٩٦)، مما يشير إلى أن الإطار المتكامل للرقابة الداخلية بالنموذج تفسر ٦٩.٦% من أي تغير يطرأ على مستوى تعزيز الشمول المالي، أما عن النسبة الغير مفسرة فيمكن إرجاعها إلى الخطأ العشوائي أو متغيرات مستقلة أخرى لم تأخذ في الاعتبار.

- **اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الانحدار:** تم استخدام اختبار F لاختبار معنوية متغيرات النموذج ككل، حيث بلغت قيمته (٤٧٦,٣٥٩) وذلك عند مستوى ثقة ٩٩%، مما يشير إلى جودة نموذج الانحدار مع وجود مطابقة بين القيم الفعلية والقيم المقدرة لمستوى تعزيز الشمول المالي من النموذج، وبالتالي صحة الاعتماد على نتيجة النموذج والتنبؤ بالقيم المستقبلية.

- **اختبار معنوية كل متغير مستقل على حدة:** باستخدام اختبار T نجد أن معامل بيتا للإطار المتكامل للرقابة الداخلية ذو دلالة إحصائية بنموذج الانحدار البسيط، وذلك عند مستوى ثقة ٩٩% حيث بلغت قيمة اختبار ت المحسوبة ٢١.٨٢٦ وهي أكبر من القيمة الجدولية ٢.٥٨، مما يشير إلى أن قيمة Beta غير المعيارية لهذا المتغير (٠.٧٣٦) تختلف عن الصفر وأن لها تأثير حقيقي على مستوى تعزيز الشمول المالي.

■ **معادلة النموذج:** تتمثل معادلة نموذج الانحدار في الآتي:

تعزيز الشمول المالي = ١.٠٣٦ + ٠.٧٣٦ (الإطار المتكامل للرقابة الداخلية)

ويتضح من المعادلة السابقة أنه إذا ارتفع مستوى الإطار المتكامل للرقابة الداخلية بمقدار

١٠% فإن مستوى تعزيز الشمول المالي ترتفع بمقدار ٧.٣٦%.

ومن ثم فقد تم التحقق من صحة الفرض القائل بوجود أثر ذو دلالة إحصائية للإطار المتكامل للرقابة الداخلية على تعزيز الشمول المالي.

٦. نتائج الدراسة:

هدفت الدراسة الى معرفة اثر التكامل بين وظيفتي المراجعة الداخلية والالتزام لزيادة فعالية البنوك في تعزيز الشمول المالي في القطاع المصرفي، واستخدمت الدراسة اسلوب التحليل النظري في الاستفادة من اسهامات الدراسات السابقة، والاصدارات المهنية، والتعليمات واللوائح التي تصدر عن الجهات الاشرافية والرقابية في هذا المجال.

وتوصلت الدراسة في جانبها النظري الى النتائج الاتية:

- ١- لوظيفة الالتزام دورها هاماً في زيادة فعالية البنوك في تعزيز الشمول المالي في القطاع المصرفي من خلال تقديم النصح والارشاد والمشورة للادارة العليا ومجلس الادارة عن مخاطر عدم الالتزام وكيفية الحد منها.
- ٢- تلعب وظيفة الالتزام دوراً هاماً في الموافقة على تطوير الخدمات المصرفية القائمة او استحداث منتجات مصرفية جديدة تلبي احتياجات تعزيز الشمول المالي.
- ٣- لوظيفة المراجعة الداخلية دوراً أساسياً في تقييم فاعلية السياسات والاجراءات والنظم الداخلية الخاصة باعمال وظيفة الالتزام بالبنوك.
- ٤- هناك مسؤوليات ملقاه على عاتق كل من وظيفتي المراجعة الداخلية والالتزام والتي تتضمن تقديم التاكيدات والتقييمات والاستشارات لمجلس الادارة ولجنة المراجعة بشأن التعامل مع المخاطر المصرفية ومخاطر عدم الالتزام.
- ٥- تمثل وظيفة الالتزام في البنوك خط الدفاع الثاني حيث يقع على عاتقها مسؤولية التحقق دورياً من مدى الالتزام بالسياسات والاجراءات والنظم القائمة للحد من مخاطر عدم الالتزام ومن بينها مخاطر السمعة.
- ٦- تمثل وظيفة المراجعة الداخلية في البنوك خط الدفاع الثالث حيث يقع على عاتقها مسؤوليات التقييم الفعال للسياسات والاجراءات الموضوعة والتأكد من مدى ملائمتها ومدى الالتزام بها وتقديم تأكيدات بشأنها لمجلس الادارة او لجنة المراجعة.
- ٧- ان الاتجاهات الحديثة في المراجعة الداخلية تساهم في رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية في البنوك من خلال دورها في ادارة المخاطر المصرفية المختلفة، ودورها في اضافة قيمة للمنظمة، وتفعيل دور الحوكمة المصرفية مما ينعكس اثره على زيادة فعالية البنوك في تعزيز الشمول المالي.

- ٨- ان الممارسة السليمة لاليات الحوكمة المصرفية تؤدي الى دعم وسلامة اداء البنوك فى القطاع المصرفي مما يعزز من قدرتها فى تحقيق الشمول المالى.
- ٩- يعتبر الشمول المالى بعدا اساسيا فى تحقيق اهداف التنمية المستدامة بوصول الخدمات المالية والمصرفية للفئات المهمشة فى المجتمع بشكل عادل وبتكلفة وجودة معقولة مما يجعله احد اركان تطبيق رؤية مصر ٢٠٣٠.
- ١٠- ساعد الانتقال الى التحول الرقمى فى البنوك فى زيادة قدرتها على الوصول الى قطاعات واسعة من المجتمع بتقديم خدمات مالية بتكلفة اقل وجودة اعلى مما ادى الى اعتبار التحول الرقمى احد ركائز تعزيز الشمول المالى.

وكما توصلت الدراسة فى جانبها التطبيقي الى النتائج الاتية:

- ١- وجود علاقة ذات تأثير ودلالة إحصائية بين وظيفتي المراجعة الداخلية والالتزام من جهة وزيادة فعالية البنوك في تعزيز الشمول المالى من جهة أخرى، وقد ساهمت وظيفتي المراجعة الداخلية والالتزام بنسبة ٦١.٣% من التغيرات التي تطرأ على مستوى فاعلية البنوك في تعزيز الشمول المالى.
- ٢- وجود علاقة ذات تأثير ودلالة إحصائية بين تطبيق مبادئ حوكمة البنوك من جهة وزيادة فعالية البنوك في تعزيز الشمول المالى من جهة أخرى، وقد ساهم تطبيق مبادئ حوكمة البنوك بنسبة ٦٩.٤% من التغيرات التي تطرأ على مستوى فاعلية البنوك في تعزيز الشمول المالى.
- ٣- وجود علاقة ذات تأثير ودلالة إحصائية بين الانتقال إلى التحول الرقمى من جهة وزيادة فعالية البنوك في تعزيز الشمول المالى من جهة أخرى، وقد
- ٤- الانتقال إلى التحول الرقمى بنسبة ٤٧.٥% من التغيرات التي تطرأ على مستوى فاعلية البنوك في تعزيز الشمول المالى.
- ٥- وجود علاقة ذات تأثير ودلالة إحصائية بين إدارة المخاطر المصرفية من جهة وزيادة فعالية البنوك في تعزيز الشمول المالى من جهة أخرى، وقد ساهمت إدارة المخاطر المصرفية بنسبة ٥٦.٥% من التغيرات التي تطرأ على مستوى فاعلية البنوك في تعزيز الشمول المالى.
- ٦- وجود علاقة ذات تأثير ودلالة إحصائية بين الإطار المتكامل للرقابة الداخلية من جهة وزيادة فعالية البنوك في تعزيز الشمول المالى من جهة أخرى، وقد ساهم الإطار المتكامل للرقابة الداخلية بنسبة ٦٩.٦% من التغيرات التي تطرأ على مستوى فاعلية البنوك في تعزيز الشمول المالى.
- ثانياً: التوصيات:

- ١- لابد من دعم مجلس الادارة والادارة العليا لوظيفتي المراجعة الداخلية والالتزام لتمكينهما من القيام بمسؤولياتهما ويشتمل ذلك وضع واعتماد السياسات والاجراءات التي تبين مسؤوليات وصلاحيات كل منهما.
- ٢- ان يراعى الفصل الواضح بين اختصاصات كل من وظيفتي المراجعة الداخلية والالتزام في البنوك حيث ان لكل منهما طبيعة خاصة ويستلزم ذلك التحديد الواضح للاهداف الى يسعى كل منهما الى تحقيقها وتلافيا للازدواجية في العمل بينهما.
- ٣- ضرورة الاعتماد على اطار عمل الادارة الشاملة للمخاطر مما ينعكس ذلك باضافة قيمة للمنظمة والحد من المخاطر المصرفية المختلفة.
- ٤- التاكيد على ضرورة تطبيق المفهوم الحديث للمراجعة الداخلية بالبنوك وتوفير مايلزم لاداء دورها التوكيدي والاستشاري.
- ٥- ضرورة تفعيل دور الحوكمة المصرفية كاتجاه حديث للمراجعة الداخلية في البنوك

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

❖ الكتب:

- ١- طارق عبد العظيم أحمد، "الأصول العلمية للمراجعة الداخلية والرقابة الداخلية"، كلية التجارة، جامعة بنها، مكتبة الجامعة، الطبعة العاشرة، ٢٠٢٢.
- ٢- عبد الوهاب نصر على، "المراجعة الإدارية والتشغيلية"، الدار الجامعية، جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، ٢٠١١.
- ٣- محمد سامي راضي، "موسوعة المراجعة المتقدمة"، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١١.
- ٤- وفاء يوسف أحمد، "أصول المراجعة في البنوك"، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠١٩.

❖ الرسائل:

- ١- حنين محمد بدر، "دور الاشتغال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠١٧.
- ٢- حياة نجا، "إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل"، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ٢٠١٤.
- ٣- خالد احمد عبد الفتاح، "قياس أثر السياسات المحاسبية المطبقة على القوائم المالية في ظل اليات الحوكمة المصرفية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بنها، كلية التجارة، ٢٠١٣.
- ٤- سارة فروج، "دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وزارة البحث العلمي بالجزائر، ٢٠١٦.
- ٥- شهد أحمد غصاب، "العوامل المرتبطة بإدارة المخاطر وفق إطار COSO وأثرها على تحسين الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، ٢٠١٨.
- ٦- عبده أحمد عيتش، "إطار مقترح لتفعيل دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر في بيئة الأعمال المصرية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ، ٢٠١١.
- ٧- عوض السيد على الزبير، "الاتجاهات المعاصرة للمراجعة الداخلية ودورها في الحد من مخاطر المراجعة- دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان، ٢٠١٦.
- ٨- غالب زياد جمال، "أثر هيكل الرقابة الداخلية وفق إطار COSO على إدارة المخاطر المؤسسية ERM في البنوك التجارية الأردنية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية، كلية الأعمال، ٢٠٢١.

- ٩- المعترز رمضان أبوبكر، "إطار مقترح لتطوير دور المراجعة الداخلية لاستخدام التكامل بين نموذج الأداء المتوازن ونموذج إدارة مخاطر المنشأة لتفعيل إدارة المخاطر المصرفية"، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في المحاسبة، غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، ٢٠١٥.
- ١٠- الوليد الطيب إبراهيم، "الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية ودورها في زيادة كفاءة نظام الرقابة الداخلية: دراسة ميدانية على مصرف التنمية والادخار الاجتماعي"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان، ٢٠١٧.

❖ الدوريات:

١. أحمد السيد عبد الحميد، محمد عبد الفتاح، "استخدام أسلوب القياس المتوازن للأداء في المراجعة الداخلية في القطاع المصرفي للحد من مخاطر التشغيل، دراسة تطبيقية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، العدد الثاني، ٢٠١٦.
٢. أحمد محمود النقيرة، أحمد نور الدين، "دور الشمول المالي في تعزيز مستوى ثقة العملاء في الخدمات المصرفية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠١٩.
٣. أسر أحمد خميس، "أثر التحول الرقمي على الأداء الوظيفي للعاملين في البنوك التجارية المصرية"، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٢٠٢٢، العدد ٣، ج ٣.
٤. أسماء مبارك إبراهيم، "دور تطبيق التحول الرقمي في ترشيد تكاليف الخدمات المصرفية في البنوك"، المجلة العلمية للبحوث المالية والإدارية، العدد ٢، المجلد الثالث عشر، جامعة السادات، كلية التجارة، ٢٠٢٢.
٥. تيسير كاظم، احمد مضييف، "العلاقة بين حوكمة الشركات وإدارة مخاطر المشروع ERM"، مجلة مركز دراسات الكوف، جامعة الجزائر، المجلد الأول، العدد ٤٥، ٢٠١٩.
٦. جمال السيد أحمد خطاب، "إطار مقترح لتحسين الدور الاستراتيجي لوظيفة المراجعة الداخلية في منشآت الأعمال"، مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، كلية التجارة، العدد الرابع، السنة السادسة عشر، ٢٠١٢.
٧. حسام السعيد السيد الوكيل، "نموذج مقترح لقياس أثر المراجعة الداخلية على إضافة قيمة للمنشأة"، مجلة كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، ٢٠١١.
٨. حفيظة محمود موسى، "أثر تطبيق معايير الالتزام المصرفي على أداء القطاع المصرفي المصري"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، العدد الأول، ٢٠١٩.

❖ المؤتمرات:

١. أسماء مبارك إبراهيم، "دور تطبيق التحول الرقمي في ترشيد تكاليف الخدمات المصرفية في البنوك التجارية"، المؤتمر العلمي الأول "رؤية الفكر المالي والأداء في عصر الرقمنة لتحقيق التنمية المستدامة ٢٠٣٠"، جامعة السادات، كلية التجارة، ٢٠٢٢.
٢. طارق محمود يونس، "دور المصارف التجارية في تحسين التدقيق والتوعية المالية المصرفية كأحدى ركائز الشمول المالي"، المؤتمر العلمي الثاني بعنوان الأبعاد المحاسبية المهنية للشمول المالي في إطار رؤية مصر ٢٠٣٠، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ديسمبر ٢٠١٨.
٣. علياء عبد الحميد واصل، "دور تطبيقات تكنولوجيا المعلومات محاسبيا ومهنيا في تفعيل متطلبات الشمول المالي لتحقيق استراتيجية مصر ٢٠٣٠"، المؤتمر العلمي الثاني بعنوان الأبعاد المحاسبية المهنية للشمول المالي في إطار رؤية مصر ٢٠٣٠، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ديسمبر ٢٠١٨.

ثانيا المراجع الاجنبية:

1. Ahmad, M, M, and Mallick, S, K. (2019), is Financial good for bank Stability interation, 157,403-427.
2. AL- akra,M., -ADEL- Qader, W, and Mamum – Bill (2016), Internal auditing in the middle east and north Africa, a literature Review, journal of international Accounting, Auditing and taxation, 26,13-27.
3. Basel committee on Banking supervision (BCBS), 2015, Corporate goverance principles for banks Htt:// www.bis. Org / bcbs /pulld 328. Pdf.
4. Basel committee on Banking supervision (BCBS), compliance,Function in Banks, 2005. Http://www.bis.Org/publ/bcbs113.pdf
5. Bose, Bhattacharyya, & Islam, "Dynamics of firm-level financial inclusion: Empirical evidence from an emerging economy, 2016.
6. Chang, Y, T, Chen, H, Cheng, K, R, and Chi, W. (2019), the impact of internal Audit Attributes on the Effectiveness of internal controel over operations and compliance, Journal of contemporary Accounting & Economics, 15-1-19.
7. Chang, Y, T, Cher, H., Cheng, K,R., and Chi, W. (2019), The impact of Audit Attributes on the Effectiveness of internal control over operations and complinace, journal of contemporary accounting & economics 15, 1-19.
8. Ebert, C., & Duarte, C. H. C. (2018), Digital transformation. Ieee Software, (4), pp. 16-21.
9. Hassan., A., H.,(2021),"The Impact of Digital Transformation on Internal Audit," International Journal of Instructional Technology and Educational Studies (IJITES) ISSN (Print): 2682-3918 - ISSN (online): 2682-3926. 10) Hausberg.

10. Iqbal and sami, (2017), Role of Banks in Financial, Inclusion in India, Accounting and Administration, 62,644-656.
11. Ismail, Shahimi, & Sheikh, "Financial Inclusiveness in Islamic Banking: Comparison of Ideals and Practices Based on Maqasid-e-Shari'ah 2015
12. Karta l, M, T, Ibis,C., and catikkas O.C.(2018), Adequacy of Audit committees: Astut of Deposit Banks in Turkey,Borsa Itanbul Review, 18. (2), 150-165.
13. Laura Zwaon, Jenny Stewart and Nava Submarinian, Internal Auditing involvement Enterprise Risk Management., managerial Auditing Journal, 2011.
14. Lee, C.C., Wang C.W., and Go S.J. (2020), Financial inclusion Review of Economics and Finance, 66, 189 -205.
15. Liere- netheler, k, packmohr,s, vogelsarg, k,(2018), drivers of digital transformation in manufacfuring in: hawaif, international confermation on system sciences, Waikoloa beach, hl, 3926 – 3935.
16. Look: Neaime and Gaysset, I.,(2018), Financial Inclusion and Stability in MENA: Evidence from Poverty and Inequality, Finance Research letters, 24,230-237.
17. Mehrotra and yet man, "Financial inclusion – issues for central banks 2015
18. Mialou,Massara,Amidzic "Assessing Countries' Financial Inclusion Standing—A New Composite Index 2014
19. Mirakhor, & Iqbal "financial Inclusion: Islamic finance perspective."2012
20. Mohieldin, Iqbal, Rostom, Fu "The role of Islamic finance in enhancing financial inclusion in Organization of Islamic Cooperation (OIC) countries 2011.